التكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية

جميل طاهر*

كانت تجربة العمل العربي المشترك بشكل عام والتكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص، تحت مظلة الجامعة العربية على امتداد نصف قرن من الزمن فاشلة بمعظم المقاييس، ابتداء من قيام جامعة الدول العربية عام 1945 وانتهاء باحتلال العراق لدولة الكويت عام 1990 وما ترتب عليها من حرب الخليج الثانية عام 1991 واتفاقات أوسلو عام 1993 مروراً باتفاقات الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة ومؤتمر قمة عمان عام 1980 وإنشاء التجمعات العربية الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1981) ومجلس التعاون العربي (1988) والاتحاد المغاربي (1989). ولم تستطع جامعة الدول العربية ومؤسساتها، خلال ما يقارب من خمسين عاماً، أن تحقق إنجازاً يذكر في مجال العمل العربي المشترك. فلا السوق العربية المشتركة أنجزت ولا اتفاقية الدفاع العربي المشترك نفذت، ولم يُعطَ التكامل الاقتصادي العربي بمفهومه الصحيح أهمية تذكر.

انطلاقاً من مرحلة التشتت الماضية والفشل الذريع في تجربة التكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن فراغ إقليمي مؤسسي عربي، فقد عجلت حرب الخليج الثانية وما تلاها بإطلاق رصاصة الرحمة على مشروع التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك. وفي ظل أوضاع دولية ذات تغيرات كبيرة، وفي ضوء مصاعب غاية في التعقيدات والمنافسات الإقليمية المليئة بالخوف وانعدام الثقة، وفي حالة متقدمة من التشتت العربي، السياسي والاقتصادي والثقافي، بدأ الحديث عن ترتيبات اقتصادية للمنطقة تهدف لتعزيز التعاون الإقليمي بحيث يتم تدعيمه أوجه التعاون الاقتصادي باعتبارها قادرة على تحقيق الأهداف السياسية. وفي هذا السياق بدأ الحديث عن النظام الشرق أوسطي، من جهة، والشراكة المتوسطية في مرحلة لاحقة، من جهة أخرى، والتي تتمثل في مجموعة من الترتيبات والمنظومات والأنساق الإقليمية ذات المساحات الجغرافية المختلفة من حيث عدد المنضوين في كل إطار وتمثل كذلك عملية بناء نظام إقليمي انطلقت من مؤتمر مدريد عام

* خبير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
تمثل الورقة رأي كاتبها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة التي يعمل بها الباحث.

1991 بالنسبة للشرق أوسطية مروراً بالدار البيضاء وعمان والقاهرة، ومن برشلونة (1995) بالنسبة للشراكة المتوسطية.

على الرغم من التقاء الأوسطية والمتوسطية عند جملة من المفاهيم مثل شمولية الأمن، والمدخل التعاوني لحل النزاعات وأهمية إنشاء نظام إقليمي جديد له مؤسساته وقواعد سلوكه، إلا أنهما قد يختلفان من حيث هويتهما وآفاقهما ومنطلقاتهما. ففي حين أن إسرائيل هي محور الشرق أوسطية، فإن الاتحاد الأوروبي هو محور المتوسطية. وبالتالي هناك خوف، إلى حد ما مبالغ فيه، من أن تؤثر مثل هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص والعمل العربي بشكل عام، من خلال فك وإعادة تركيب دول المنطقة في ترتيبات ظاهرها اقتصادي وجوهرها سياسي بناء على أسس جغرافية أكثر منها قومية. ومع القناعة بارتباط مثل هذه الترتيبات الإقليمية، بالصراع العربي – الإسرائيلي وتسويته السياسية، فإن نجاحها سيتوقف، وبشكل رئيسي، على القدرة على إيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع بجميع أبعاده، سواء في ما يتعلق بالجانب الفلسطيني – الإسرائيلي والدولة الفلسطينية، أو الجانب السوري واللبناني. وبما أنه لن يكون هناك مثل هذه التسوية، في المدى القصير والمتوسط، فمن الأهمية بمكان التركيز على حل هذا النزاع وآليته وطبيعته أكثر من التركيز على الخوف مما يأتي بعده أو يترتب عليه، كما هو حادث في الوقت الحاضر.

الفشل السياسي في التكامل الاقتصادي العربي

أشبع العديد من المفكرين وصُنّاع القرار العربي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بحثاً، منذ منتصف القرن الحالي وحتى وقتنا الحاضر. وعلى الرغم من تمتع الأقطار العربية بخصائص تساعد في تحقيق التكامل المرجو، إلا أن تجارب التكامل باءت بالفشل لأسباب قد يكون ظاهرها اقتصادياً، وإنما جوهرها سياسي. ففي الوقت الذي عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في آذار/مارس 1957 ولم يتم التصديق عليها إلا بعد 7 سنوات، عقدت معاهدة روما بين ست دول أوروبية غربية وقد قامت على أثرها السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الاتحاد الأوروبي في 1993/1/1. لقد كانت مسيرة نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي محاطة بالإحباط والفشل منذ قيام جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الوقت الحاضر والعرب يدخلون القرن الواحد والعشرين.

لو نظرنا إلى المحطات الرئيسية في مسيرة التكامل الاقتصادي لوجدنا أن الخمسينات شهدت اتجاهاً قوياً نحو التكامل مع إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1950، والذي وافق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الأقطار العربية عام 1953. وفي مرحلة لاحقة تم إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (في 1957/6/30) التي أكدت على التحرير الكامل للتبادل التجاري، وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال فضلاً عن تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها. وقد تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962 وقد اقتصرت عضويته على ثلاث عشرة دولة عربية، ما أثر سلباً على التزام الدول الأعضاء بعملية التكامل الاقتصادي في مرحلة لاحقة والتي تمثلت بإنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 (انظر الملحق ص 22-24).

وتميزت فترة الخمسينات والستينات بالتركيز على التبادل التجاري، بدون أن يكون هناك اهتمام يذكر بالتكامل الاقتصادي في معناه الصحيح. وقد تم التأكيد، في اتفاقية السوق العربية المشتركة على إقامة منطقة للتجارة الحرة يجري تنفيذها على مراحل تصل إلى اتحاد جمركي يؤدي إلى إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء، وإلى إقامة حاجز جمركي تجاه العالم الخارجي. وحتى هذا لم يتحقق وبقي التبادل التجاري هو المدخل الرئيسي للتكامل، على الرغم من تشابه هياكل الأقطار العربية وبالتالي منتجاتها السلعية (السيد علي 1986، 49-50). وبناء عليه نظر الكثيرون إلى السوق العربية المشتركة باعتبارها تراجعاً عن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

على الرغم من إنشاء مؤسسات ومنظمات عربية مشتركة مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1968) الذي تشارك في عضويته جميع الأقطار العربية وتقتصر عملياته على الأقطار العربية التي تحتاج إلى الدعم المالي والفني، حيث يقدم قروضاً ميسرة لدعم المشاريع التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (1968)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (1970)، واتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية (1972) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1974)، وصندوق النقد العربي (1975)، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (1976)، فإن معظم هذه المؤسسات وآلية عملها، والبعض الآخر بطبيعة الاقتصادات العربية وأنظمتها السياسية. وعلى الرغم من ازدياد حجم المشاريع العربية المشتركة بفضل توافر رؤوس الأموال النفطية، وبخاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، إلا أن فعاليتها في التأثير على مسيرة التكامل الاقتصادي لم تكن كبيرة إذ أنها لم تؤد إلى حدوث درجة من الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي بين الأقطار العربية. فقد أدت الظروف الاقتصادية المحلية المتمثلة في اختلاف مصالح وتوجهات واهتمامات الأقطار العربية ونظرتها لأهمية المشروعات المشتركة ودورها في اقتصاداتها، والظروف الدولية المتمثلة بالتغيرات في توجهات واستراتيجيات الدول الصناعية، والظروف الاقتصادية الذاتية للمشاريع المتمثلة في ارتفاع تكاليف الانتاج والتشغيل وانخفاض الانتاجية وعدم القدرة على التسويق والمنافسة، إلى زعزعة ثقة الدول الأعضاء في أهمية بقاء هذه المشاريع. وقد أدى كذلك تردي الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول المستضيفة لها، وعدم قدرتها على الوفاء بديونها لقاء استهلاك منتجات المشاريع المشتركة، إلى عزوف الدول العربية الغنية عن تقديم المزيد من المساعدات ما أدى في النهاية إلى خسارة هذه المشاريع وإغلاق الكثير منها مثل مصنع مكررات الحديد في البحرين والتابع للشركة العربية للتعدين والذي تعرض لخسائر جسيمة أدت إلى توقف العمل فيه عام 1986 بعد أن عمل لمدة عام واحد (الربيعي 1990).

تزامنت بداية الثمانينات مع انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان في نوفمبر 1980 والذي يعتبر ذو أهمية كبيرة على مسيرة العمل العربي المشترك تشريعياً وليست ممارسة. فقد تم إقرار ثلاث وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية. لكن،

وعلى الرغم من أن هذه الوثائق تميزت بمبدأ التكامل الاقتصادي الإنتاجي التنموي، إلا أنها لم تستند على مبدأ الإلزام للدول الأعضاء، ما أدى إلى تجميد هذه الاستراتيجيات حتى وقتنا الحاضر. وفي الوقت نفسه، أبرمت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في 1981/2/27 التي أقرت بوضوح أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز التنمية العربية. وعززت هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى للتجارة الحرة تم التوقيع عليها في فبراير عام 1997، تتماشى مع أوضاع الأقطار العربية من جهة، ومع أحكام منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، على أن يتم تنفيذها خلال عشر سنوات ابتداء من مطلع عام 1998. وقد شهدت الثمانينات كذلك إنشاء تجمعات عربية إقليمية ظاهرها اقتصادي وباطنها أو جوهرها سياسي، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1981) ومجلس التعاون العربي (1989) واتحاد المغرب العربي (1989). وقد رأى بعض الاقتصاديين أن مثل هذه التجمعات تعتبر عائقاً أمام التكامل الاقتصادي نتيجة لتكريسها التجزئة الإقليمية ولتأكيدها على التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية[1]. ومع نهاية عقد الثمانينات، وفي ظل وجود محاور بين الأقطار العربية، وأهداف قد تتعارض مع بعضها، وفي الوقت الذي تداعى العمل العربي المشترك ومؤسساته بشكل عام والتكامل الاقتصادي بشكل خاص، زاد تمزق وتآكل الجسد العربي في حروب داخلية ومشاكل بين دول الجوار. وجاء الاجتياح العراقي لدولة الكويت ليدخل العرب عقد التسعينات وهم في حالة من التشرذم والتمزق، وتحول التكامل الاقتصادي العربي إلى مجرد شعارات وتم استبداله بمحاور وأحلاف، مع اختلاف كبير في المصالح وليس بتباين الرؤى حولها.

لقد أدت أسباب اقتصادية وأخرى سياسية لفشل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص والعمل العربي المشترك بشكل عام خلال فترة جاوزت نصف قرن من الزمن. وقد تمثلت الأسباب الاقتصادية في الخلل الهيكلي في اقتصادات الأقطار العربية واعتمادها الكبير على العالم الخارجي، والاعتماد على المدخل التبادلي للتكامل في وقت يتضاءل الفائض الانتاجي لدى الأقطار المعنية وتنخفض نسبة التجارة البينية، اهتزاز الثقة بالمشروعات العربية المشتركة وبأهميتها في اقتصادات الدول المعنية. إلا أنه كان للأسباب السياسية دور أكبر في فشل مسيرة التكامل الاقتصادي، إذ طالما كانت الدوافع السياسية والأمنية المحرك الرئيسي للتكامل الاقتصادي العربي. تمثلت هذه العوامل في غياب وضعف الإرادة السياسية نتيجة لعدم إدراك الفوائد المتبادلة للتكامل الاقتصادي وتغليب النظرة القصيرة الأجل على الطويلة المدى بحيث طغت المصالح العالجة على المنافع الآجلة، واختلاف الأنظمة السياسية وبالتالي الأولويات السياسية والاقتصادية، وعدم الثقة في مؤسسات العمل العربي المشترك والأجهزة القائمة عليها، فضلاً عن عدم الالتزام بما يصدر عنها من توصيات. وبالتالي، يمكن القول أن التكامل فشل اقتصادياً لأسباب سياسية.

ونتيجة لفشل مسيرة التكامل الاقتصادي بشكل خاص ومسيرة العمل العربي بشكل عام، فقد أصبح هناك فراغ مؤسسي إقليمي، وأخذت تظهر توجهات قديمة/ حديثة ويعاد الطرح بمشاريع تدعو إلى إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية تجمع دول المنطقة، بغض النظر عن قومية وطبيعة هذه الدول، كالسوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية.

لقد أدى اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990 وما ترتب عليه من حرب الخليج الثانية عام 1991، فضلاً عن عوامل أخرى، إلى إطلاق رصاصة الرحمة على النظام العربي الإقليمي، وأخذت تظهر مواليد سياسية جديدة لها أبعاد إقليمية وليست قومية، قد يكون لها تأثير على التكامل الاقتصادي العربي في ضوء متغيرات محلية وإقليمية ودولية متداخلة ومترابطة، مثل العولمة واتفاقيات التجارة الحديثة (منظمة التجارة الدولية) والتوجهات نحو إنشاء تكتلات اقتصادية، فضلاً عن هيمنة السياسة الأميركية من خلال ما عرف بالنظام العالمي الجديد.

النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية

على الرغم من قدم الدعوة نحو إنشاء سوق أوسطية في المنطقة، إلا أن هذه الدعوة لم تأخذ درجة عالية من الاهتمام إلا مع بداية التسعينات في ضوء انتهاء الحرب الباردة بما آلت إليه، واحتلال العراق لدولة الكويت، وبالتالي حرب الخليج الثانية، وتلاها في مرحلة لاحقة، اتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993. وقد رأى عدد من المفكرين والباحثين، وبخاصة الغربيون منهم، أن حرب الخليج الثانية جعلت الأقطار العربية تشبه دول أميركا اللاتينية التي تربطها معاً لغة وثقافة مشتركة وديانة وتاريخ مشتركين، إلا أنها ليست موحدة في كيان سياسي مشترك. وبالتالي، رأى الباحث أنه أصبح لدى الأقطار العربية إحساس بأن الخطر الأكبر يأتي من أقطار عربية أخرى وليس من إسرائيل. (ثابت 1995؛ Lewis 1992).

على الرغم من كل ما كتب عن مفهوم الشرق أوسطية، إلا أن مصطلح أو تعريف «الشرق الأوسط» لا يزال، هو نفسه، غامضاً إلى حد ما. فالبنك الدولي – مثلاً – يشير إلى هذه المنطقة بأنها تضم الدول الواقعة بين المغرب غرباً حتى إيران شرقاً، حيث هناك دول عدة تتنوع اقتصاداتها بشكل كبير. في الوقت نفسه، يرى آخرون أن الشرق الأوسط هو عبارة عن منطقة تضم فضلاً عن المشرق العربي ووادي النيل، كلاً من إيران وتركيا وآسيا الوسطى. وهناك تعريف آخر يضم الأقطار العربية وإسرائيل (الجبالي 1996، 10؛ حداد 1994). ومع أن مفاهيم مختلفة للشرق أوسطية، إلا أنها تتشابه، إلى حد ما، بغض النظر عن أصل هذه المفاهيم. يتركز المفهوم الغربي – مثلاً – على بناء تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مرتكزين أساسيين، أحدهما جغرافي والآخر اقتصادي، كبديل عن التعاون الإقليمي المبني على أساس قومي سياسي، وبالتالي يتم اعتراف الدول العربية بإسرائيل وإدماجها في النظام الإقليمي للمنطقة (ثابت 1995، 18) من خلال تعاون إقليمي عبر ثلاثة مراحل: أولاً، التعاون في مجالات علمية مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات اتصال وبدائل للطاقة. ثانياً، تطوير مصادر المياه من خلال مشروعات عدة في البحر الميت/ العقبة، نهر الأردن.. إلخ. ثالثاً، تنمية البنية الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية بحيث يتم التبادل التجاري بين دول المنطقة (ثابت 1995، 19؛ كيالي 1992، 68). ويشير وليام كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأميركي السابق وأحد خبراء السياسة الخارجية الأميركية إلى أن الولايات المتحدة تريد أن ترى تغييراً حقيقياً في بنية نظام «الشرق الأوسط» بحيث يتم تبديل النظام العربي المبني على البعد القومي

والذي يستبعد تركيا وإيران وإسرائيل، بنظام «شرق أوسطي متجانس» يضم، وبشكل رئيسي، هذه الدول الثلاث، مع ضرورة إنشاء اقتصادات إقليمية على أساس السوق المفتوحة ونظم سياسية ديموقراطية (Quandt 1994, 29-30).

الشرق أوسطية، إذن، عبارة عن ترتيب خاص بين دول المنطقة يقوم على أساس تبادل المزايا التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف إعطاء الآخر مزايا للتبادل التجاري لا تنسحب على طرف ثالث ليس عضواً في السوق، مع ما يعنيه ذلك من دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية من دون قيود جمركية، كذلك الحال بالنسبة إلى دخول البضائع العربية إلى السوق الإسرائيلية (الجبالي 1996، 11). وبالتالي يبقى التركيز في الوثائق العربية على أهمية قيام منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والأقطار العربية، باعتبارها المرتكز الرئيسي للترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة، باعتبار أن «المبادلات التجارية توحد الشعوب، وتخلق أنماطاً من الاعتماد المتبادل ونسيجاً من المصالح المشتركة» (عبدالفضيل 1994). وقد أكدت ورقة بروكسل في أيار/مايو 1992، على أن قيام «منطقة التبادل الحر» تعتبر العصبة الأساسية في الترتيبات الاقتصادية الجديدة (Rhein 1993).

على الرغم من عدم اختلاف الطرح الإسرائيلي للشرق أوسطية عن الطرح الأميركي الغربي، إلا أنه يبقى أكثر دقة ووضوحاً في إعطاء دور رئيسي للاقتصاد الإسرائيلي ضمن الترتيبات الإقليمية المطروحة. وبناء على هذا التصور يتم اتخاذ إجراءات لبناء الثقة بين الأقطار العربية وإسرائيل من بينها إيجاد مؤسسات إقليمية تتكون على أساس مركزي وتنتخب من الأفراد على غرار مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، يتأسس النظام الشرق أوسطي على نظام إقليمي وليس قومياً، بحيث ترى شعوب المنطقة في النهاية أن حل المشكلات الاقتصادية والتعامل معها يعتبر أهم من النزاعات القومية (كيالي 1992). ولا شك أن المفهوم الإسرائيلي يتجنب النظر إلى قضايا رئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي مثل فلسطين والأراضي المحتلة والسيادة والمستوطنات والتي لها أبعاد رئيسية وتؤثر بشكل مباشر على مثل هذه الترتيبات المطروحة. وعلى الرغم من محاولة الباحث تجنب الخوض في الجانب السياسي لهذه الترتيبات والتركيز فقط على الجانب الاقتصادي، إلا أنه من الصعوبة بمكان فصلها عن بعضها وبخاصة عندما يتعلق الأمر بنظام جديد له كل هذه الأبعاد ويشتمل على تصورات سيكون لها أكبر الأثر على شعوب المنطقة العربية. ذلك أنه، ومن أجل التغلب على التطلعات القومية لدى شعوب المنطقة والتي أنتجت تبايناً في مستويات المعيشة والتنمية، فإن شيمون بيريز مهندس مثل هذه الترتيبات، يرى ضرورة دمج الإقليم في شبكة من الروابط تتمثل في نزع السلاح، والماء والتكنولوجيا الحيوية والقضاء على الصحراء بهدف توفير الغذاء، وإنشاء بنية تحتية للنقل والاتصالات لاستغلال ميزة التقارب الجغرافي، وتشجيع السياحة لأنها تخلق فرص عمل ولها أبعاد سياسية كبيرة لحاجتها للاستقرار والأمن (ثابت 1995، 28؛ Peres 1993).

بدون الدخول في تفصيلات الترتيبات المتعلقة بالنظام الشرق أوسطي من حيث طبيعتها وأهدافها وآلية عملها، يمكن القول أن معظم التصورات تكاد تتفق في أن هذا

النظام الجديد سوف يتحدد من خلال ثلاثة مستويات رئيسية (عبدالفضيل 1994، 92-93): الأول، إقامة تجمع اقتصادي «ثلاثي» يجمع بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، على نمط الاتحاد الاقتصادي القائم بين «دول البينيلوكس» الأوروبية الثلاث ذات الاقتصادات الصغيرة وهي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (سلامة 1994). الثاني، إقامة منطقة للتبادل التجاري قبل عام 2010 (Free Trade Area) تضم كلاً من مصر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وإسرائيل. الثالث، إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي، تشمل فضلاً عن منطقة التبادل التجاري، بلدان مجلس التعاون الخليجي يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال، وخصوصاً من الدول المصدرة للنفط. وبالتالي تتداخل هذه المستويات مع بعضها بحيث تؤدي كل مرحلة إلى مرحلة أخرى لاحقة. وكما هو ملاحظ تتجاهل كل هذه المراحل الطابع القومي الذي يميز الأقطار العربية والعمل العربي المشترك بشكل عام، والتكامل الاقتصادي العربي، بشكل خاص. وبالتالي، فقد اعتمدت المشاريع الأساس أو المعيار الجغرافي، بحيث تم عزل المغرب العربي عن المشرق العربي في الوقت الذي يتم دمج أقطار غير عربية في المشرق العربي مثل إسرائيل وتركيا وأبعدت منه العراق والسودان واليمن، مثلاً. ومع قناعة الباحث بأن هذه مجرد توجهات لم يدخل منها حيز التنفيذ – وبشكل جدي – ما يذكر، وأن النظام الشرق أوسطي يبدو بلا مستقبل في صورته الحالية، ولأسباب عدة، فإنه وقبل الخوض في انعكاساته على التكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص والعمل العربي المشترك بشكل عام، يبقى من الضروري الالتفات، ولو بشكل جزئي، إلى ترتيبات وتجمعات اقتصادية أخرى يتم الإعداد لها في مناطق عربية أخرى قد تكون لها انعكاسات مماثلة على مسيرة التكامل. والمقصود بهذه الترتيبات الأخرى هو الشراكة المتوسطية.

إن الترتيبات المتوسطية، من جهة، والشرق أوسطية، من جهة أخرى، يلتقيان عند جملة من المفاهيم والاعتبارات مثل المدخل التعاوني لحل النزاعات، وأهمية إنشاء نظام إقليمي جديد له مؤسساته، وقواعد سلوكه، إلا أنهما يختلفان وبشكل رئيسي على أرض الواقع من حيث الأهداف والآفاق. فالشرق أوسطية، مثلاً، تعمل على إدماج إسرائيل في اقتصادات المنطقة وبشكل رئيسي، في حين أن المتوسطية تمثل توجهاً يتم معه الانتقال من العلاقات الثنائية إلى المتعددة الأطراف. كذلك، بينما إسرائيل تمثل محور الشرق أوسطية، تمثل دول الاتحاد الأوروبي محور المتوسطية (حتي 1996). كذلك تبدو المتوسطية ذات أبعاد جغرافية أضيق مقارنة بالشرق أوسطية التي ما زالت تبحث عن أعضاء جدد أكثر فاعلية. وفي الوقت الذي تبحث عن قبول دولي وإقليمي، لا يبدو أن المتوسطية تعاني من مثل هذا النقص في الشرعية في كيانها، وبالتالي فهي تتطلع إلى بلورة مؤتمر للتعاون والأمن في المتوسط والذي سيحتاج إلى بعض من الوقت ليرى النور (حتي 1996، 94).

في الحقيقة لم يكن البحر المتوسط، ولأسباب عدة، بعضها إقليمي والآخر دولي، في مجال اهتمام المجموعة الأوروبية كوحدة إقليمية اقتصادية وسياسية واجتماعية، على الرغم من الاهتمام الكبير للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً في هذه المنطقة من

العالم. وقد ابتعدت الجماعة الأوروبية عن الاهتمام المتوسطي، نتيجة للمصالح الخاصة التي أفرزت مشاكل كبيرة بين أعضاء هذه المجموعة المتمثلة بالموقف الفرنسي المتشدد والمتميز الهادف إلى إيجاد مجموعة متوسطية في إطار المجموعة الأوروبية من جهة، والموقف الألماني والبريطاني المدعوم من الولايات المتحدة التي لا ترغب في مثل هذا التوجه، من جهة أخرى (أمين 1992). وبالتالي، جاء انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر/ 1995 بهدف إيجاد شراكة متوسطية جديدة تهدف إلى بلورة إطار شامل من حيث الدول والقضايا المطروحة بناء على مقترحات وأفكار سياسية شاركت فيها أطراف رسمية وغير رسمية بهدف صياغة مفهوم متوسطي بالنسبة لأوروبا[2].

ويتمثل المفهوم المطروح للشراكة المتوسطية في إعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية، بناء على ما تقتضيه مصالحها السياسية والأمنية. وقد استند الطرح الجديد لفكرة الشراكة والتعاون المتوسطي إلى التعاون الاقتصادي كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة البحر المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة وحجم التبادلات التجارية، مما سيؤدي إلى تطور العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية بين دول وشعوب المنطقة (مطر 1997). وقد تبنى الاتحاد الأوروبي مثل هذا الطرح بحيث سعت السوق الأوروبية المشتركة والمجموعة الأوروبية إلى إقامة علاقات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري مع الدول العربية، في صيغة حوار متوسطي، بدون أن تكون هناك أبعاد سياسية وثقافية، وهو ما كانت تطالب به دول جنوب المتوسط العربية (مطر 1997، 65).

في ضوء اهتمام وثيقة برشلونة بالمجال الاقتصادي والتجاري، فقد دعت الوثيقة إلى إنشاء مجال أوروبي متوسطي مبني على التبادل الحر للتجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء المنطقة، عبر اتفاقيات جديدة للشراكة الأوروبية – المتوسطية، واتفاقيات التبادل الحر بين شركاء الاتحاد. وقد دعت الوثيقة إلى الانتهاء من إقامة هذه المنطقة مع حلول عام 2010 لخدمة حوالي 600 مليون مستهلك في مختلف المجالات، مع الالتزام بالاتفاقيات والترتيبات المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية (مطر 1997، 68؛ الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط 1996). وعليه، فإن مثل هذا التوجه يتطلب تطوير سياسة اقتصاد السوق في دول المنطقة بعيدا عن تدخل الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي، وتطوير الهياكل الاقتصادية مع تطوير وإعطاء القطاع الخاص أهمية أكبر وأولويات واضحة ومحددة. وقد نادت الوثيقة بتوفير المناخ الاستثماري، وخصوصاً في دول جنوب المتوسط، من خلال إلغاء الحواجز والمعوقات أمام حركة رأس المال، بحيث يتم تعزيز الاستثمار الأجنبي في المنطقة. وتؤكد ركائز الشراكة المتوسطية التجارية والاقتصادية والمالية المذكورة على أنه مشروع يمثل شراكة تستند إلى نموذج منطقة التجارة الحرة، وتستعين بتعاون اقتصادي ومالي أقوى من جميع النماذج السابق تطبيقها ضمن هذه المنطقة (العياري 1996). من هنا، بدأ الاتحاد الأوروبي عملية تحول جذري من سياسة للتعاون مع دول المتوسط كانت تقوم على منح بعض الامتيازات التجارية، إلى اتفاقيات شراكة متعددة الأطراف. وقد ساهمت عوامل عدة في مثل هذا التحول نحو هذه

الترتيبات الاقتصادية والسياسية والمتمثلة بالمتوسطية، منها، على سبيل المثال، عملية السلام في الشرق الأوسط التي كانت حافزاً لأوروبا على التفكير في إيجاد نوع من التعاون أو الشراكة المتوسطية تضم عدداً من الأقطار العربية وإسرائيل، محاولة إيجاد دور رئيسي لأوروبا مقابل الدور المتزايد للولايات المتحدة الأميركية، التي حاولت فرض تصورها لهياكل التعاون الإقليمي المطلوب إنشاؤها، وبخاصة بعد قمتي الدار البيضاء وعمان (حتي 1996، 97) كذلك لا تزال أوروبا تحاول أن يكون لها دور رئيسي في دول المشرق العربي من خلال مثل هذه الشراكة، وتجري عملية رئيسية لتعميق الحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي، برغم قناعتها في صعوبة مثل هذه المهمة لأسباب تتعلق بالنفوذ الأميركي، مع العلم أن دول المجلس الأوروبي تستورد حوالي 22% من وارداتها النفطية من دول مجلس التعاون والتي تمثل سوقاً رئيسياً للصادرات الأوروبية (حتي 1996).

وجاء المؤتمر الوزاري الأوروبي – المتوسطي الذي عقد في مالطا خلال الفترة 15-16 ابريل 1997 بمثابة مؤشر آخر على الدور الأوروبي في الشراكة المتوسطية حيث يجمع المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فضلا عن 12 دولة متوسطية تشمل المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية وإسرائيل وتركيا وقبرص. وقد حاولت الدول المشاركة في المؤتمر التركيز على تطبيق البرنامج المشترك، الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، والاتفاق على خطة عمل قصيرة المدى لتحقيق تقدم ملموس وعملي في مجالات التعاون المختلفة، خاصة المجال الأمني وما يرتبط به من إدارة ومعالجة لأزمات وحالات التوتر وعدم الاستقرار. وعلى المدى المتوسط طرح ومعالجة القضايا ذات الصلة المباشرة بمستوى معيشة سكان دول المنطقة وتحسين إنتاج الغذاء والتبادل التجاري وتحسين مجالات الاستثمار خاصة في الاتصالات والسياحة والتي تشهد ازدهاراً في غالبية دول المنطقة الأوروبية – المتوسطية. ويمثل مؤتمر مالطا فرصة جيدة لتقوية وتعزيز العلاقات والروابط الاقتصادية والثقافية بين دول حوض المتوسط.

ولا شك أن هناك تداخلاً ما بين هذه الترتيبات الاقتصادية. فقد كان لظهور التوجهات الشرق أوسطية – والذي نادت به في البداية الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والمغرب، على أثر اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وقمتي الدار البيضاء (1994). وعمان (1995) والتي تغطي الشرق الأدنى والشرق الأوسط بالإضافة إلى جزء من المغرب العربي –، أثراً رئيسياً على مشروع الشراكة المتوسطية والذي تم إقراره في نوفمبر 1995 في برشلونة. فالاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر طرفاً غير مباشر، في الشرق الأوسط الجديد. يهمه أن يكون مشاركاً فعالاً في مثل هذه الترتيبات. وبالتالي يمكن أن يضع في الاعتبار الأبعاد والموازين الجديدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والتي ستنتج عن ظهور النظام الشرق أوسطي والذي يضم شمال أفريقيا أو جنوب المتوسط.

لا شك أن المنطقة العربية مقبلة على مرحلة اختبار فعلي نتيجة للتجمعات الإقليمية الجديدة المتمثلة «بالشرق أوسطية» و«المتوسطية». لقد كانت النظرة القطرية المجردة وراء عجز النظام العربي، وما أقر من تنسيق وتكامل اقتصادي بين الأقطار العربية منذ

إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، مروراً بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1957) والسوق العربية المشتركة (1964) ومؤتمر عمان (1980)، كان مجرد آمال ولم يدخل حيز التنفيذ بالمفهوم الصحيح للتكامل الاقتصادي. وبالتالي، فقد ساعد هذا الفراغ المؤسسي الإقليمي العربي، فضلاً عن عوامل أخرى، في ظهور مثل هذه التجمعات الإقليمية والتي قد يكون لها انعكاسات كثيرة على مستقبل العمل العربي المشترك بشكل عام والتكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص. وإذا بقيت الأقطار العربية مشغولة بالدوائر المتوسطية والأوسطية، فقد تجد نفسها تزداد بعداً عن دوائر إقليمية أخرى في المنطقة. لذا يجب أن ينظر لهذه التجمعات نظرة جدية بدون المبالغة في تأثيراتها، من جهة، وبدون التقليل من مخاطرها على مسيرة التكامل الاقتصادي، من جهة أخرى.

انعكاسات الشرق أوسطية والمتوسطية

ونحن نحاول قراءة طبيعة وحجم تأثير هذه التجمعات على التكامل الاقتصادي العربي، لا بد أن أذكر، ثانية، أن الشرق أوسطية والمتوسطية لم تؤد إلى فشل المشروع التكاملي العربي بأي حال من الأحوال، وإنما العكس هو الصحيح، أي أن فشل هذا المشروع بعد تجربة عمرها حوالي نصف قرن من الزمان، كما بينا، قد أدى، من ضمن عوامل أخرى، إلى ظهور مثل هذه التوجهات الإقليمية. لقد كان هناك فراغ إقليمي مؤسسي في المنطقة العربية لأسباب عدة، تم التطرق إلى معظمها، وهو ما دفع في اتجاه إنشاء مثل هذه التجمعات. هذا لا يعني أنه لن يكون لها انعكاسات على مسيرة التكامل، وإنما نحتاج إلى إلقاء نظرة جادة ومتأنية على طبيعة هذه التأثيرات، السلبي منها والإيجابي، بدون المبالغة في الخوف منها، من جهة، أو الاستهتار بها وبتداعياتها، من جهة أخرى.

استندت التوجهات الإقليمية، سواء الشرق أوسطية أو المتوسطية، إلى ركيزتين رئيسيتين: الأولى تتمثل بالانفتاح الاقتصادي على جميع أقطار العالم بشكل عام، وعلى دول منطقة الشرق الأوسط العربية وغير العربية، بما فيها إسرائيل ودول البحر المتوسط بشكل خاص، ضمن اعتبارات النظام القائم على نظام السوق والتجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف. وتتمثل الثانية في التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف، الذي يستند إلى الانفتاح الكامل بين دول المنطقة تجارياً، ويهدف إلى إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي بديل عن تجمع إقليمي عربي في حالة الشرق أوسطية، وفي تجمع إقليمي يضم دول جنوب البحر المتوسط العربية والمجموعة الأوروبية في حالة المتوسطية. ولن يكون هذا التعاون الإقليمي على شكل سوق مشتركة أو اتحاد جمركي، وإنما نظام متعدد الأطراف، للقطاع الخاص فيه دور رئيسي، بينما يتم إنشاء منطقة تجارة حرة على مراحل زمنية وجغرافية (السيد علي 1995، 21؛ مصطفى 1995، 17). وعلى الرغم من محاولتنا تحليل طبيعة هذه الترتيبات، إلا أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن محتويات السوق الشرق أوسطية والتوجهات المتوسطية، لا تزال، وإلى حد ما، مجهولة وغير واضحة الأبعاد والمعالم. فليس هناك مشروع كامل مقدم كمشروع للنظام الشرق أوسطي أو الشراكة المتوسطية، إذ أن ما يطرح يبقى عبارة عن أفكار وتصريحات وآراء وكتابات تنشر من حين لآخر لتعكس وجهة نظر أطراف مختلفة (الجميل 1994) لها مصالح معينة، وفق

تصورات أميركية وإسرائيلية وغربية في حالة السوق الشرق أوسطية، وأوروبية وإسرائيلية في حالة الشراكة المتوسطية. وسنحاول في ما تبقى من هذه الدراسة قراءة تداعيات النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وهل سيكتب لأي منهما أو لكليهما النجاح؟

الشرق أوسطية

يجب التأكيد على أن التسوية السياسية لقضية فلسطين، بشكل خاص، وللصراع العربي – الإسرائيلي، بشكل عام، كانت ولا تزال تشكل القاعدة الرئيسية التي يمكن أن يبنى عليها مستقبل الشرق الأوسط، وبالتالي التعاون الإقليمي بين أقطاره. وحتى لو زاد التعاون والتنسيق بين الدول الشرق أوسطية واتسعت قاعدته واتضحت آلياته ومؤسسات، فإنه سيبقى قاصراً وبحاجة إلى صيانة مستمرة طالما لم تكتمل التسوية السياسية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الرغم من تركيز الجانب الإسرائيلي في قمة عمان (1995) على أن التنظيمات الإقليمية تعتبر المفتاح الرئيسي للأمن والاستقرار، وأن العلاقات الاقتصادية والتعاون لا ينبغي لها أن ترتبط بعملية السلام (الجبالي 1996، 16-15؛ Government of Israel 1995)، استند الموقف المصري على أن التعاون الدائم يعتمد أساساً على إنهاء حالة الصراع التي مرت بها المنطقة برمتها (الجبالي 1996، 18-19؛ Government of Egypt 1995). وعليه، فقد اعتمدت الاستراتيجية المصرية ثلاثة محاور تمثلت بالاستقرار السياسي، وضبط التسلح والأمن، وأخيراً التعاون الاقتصادي في المنطقة[3]. فعملية السلام، إذن، تعتبر العامل الأساسي في نجاح النظام الشرق أوسطي، مع الأخذ في الاعتبار العامل الزمني وأهميته في الحكم على مثل هذه الترتيبات. فإن نجحت التسوية السياسية بأبعادها المختلفة والتي تتطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية وإقامة دولة فلسطينية، فقد يكون هناك تعاون وترتيبات إقليمية تشمل أقطاراً غير عربية بما فيها إسرائيل. وقد ينظر إلى هذه الترتيبات باعتبار أن لها انعكاسات على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والذي سيأتي ربما في المرتبة الثانية أو الثالثة من اهتمامات الأقطار العربية.

على الرغم من الاتجاه السائد نحو التسوية السلمية للصراع منذ سنوات طويلة. سواء دولياً أو إقليمياً (يوسف 1994)، إلا أن السلام لا يزال بعيداً. وبالتالي، فإن الحديث عن السوق الشرق أوسطية والتجمعات الإقليمية المترتبة عليها يعتبر نوعاً من المبالغة ويحمل معه درجة عالية من الحساسية إزاء مشاريع قد تظهر، ولكن تأثيراتها ليس بالضرورة في المدى المنظور، وبخاصة أن الاتجاه نحو التسوية يسير ببطء ضمن اعتبارات تاريخية وفي ضوء علاقات وتفاعلات متشابكة محلية وإقليمية ودولية، ما يجعل احتمالات الصدام قائمة بحيث يبقى هناك مد وجزر. وبدلاً من التسوية السياسية يبقى هناك مجرد إدارة مستمرة للأزمة أكثر من تسويتها. والدليل على ذلك البطء الذي تسير فيه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في الوقت الحاضر، حتى قبل أن تصل للقضايا الرئيسية والتي تعتبر جزءاً أساسياً من الصراع مثل قضية القدس والمستوطنات.. الخ. وحتى التصور القائل بأن الوصول إلى حل نهائي لتطبيق الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية يحتاج على الأقل إلى

7-10 سنوات، يعتبر متفائلاً إذا ما وضعنا في الاعتبار ظهور قوى معارضة لمسيرة السلام، وخصوصاً في الجانب الإسرائيلي، كما حدث في الانتخابات الأخيرة (مايو 1996) في وقت تمر العملية السلمية في أصعب مراحلها (أحمد 1994، 62). والأمر نفسه ينطبق على المسارات السورية واللبنانية، والتي قد تتوه في مفاوضات طويلة تحدث خلالها تغيرات عدة، سواء محلية في الدول المعنية أو إقليمية أو دولية.

التسوية النهائية ما زال أمامها العديد من السنوات، ما يعني أنها ستكون عرضة لهزات في ظل موازين إقليمية ودولية قد تكون مختلفة عما هي عليه الآن. والخوف من تداعيات النظام الشرق أوسطي على الوحدة العربية وعلى النظام القومي العربي وما شابه ذلك يعتبر مبالغاً فيه، وبخاصة أنه كان لضعف النظام العربي ومسيرته التكاملية خلال نصف قرن أكبر الأثر في ظهور النظام الشرق أوسطي وأية ترتيبات أخرى مماثلة، وذلك لفراغ المنطقة العربية من أية ترتيبات مؤسسية إقليمية تقوم على تحقيق المصالح المشتركة فضلاً عن الاعتبارات القومية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأخرى. ومن الأولى في هذه المرحلة بالذات الاهتمام بما تبقى من ترتيبات ومراحل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من خلال دراسة أهداف وطبيعة كل مرحلة، أكثر من الاهتمام بترتيبات ما بعد الاتفاق وما بعد التسوية السياسية، والتي أصبحت جزءاً من الطرح اليومي لعدد كبير من المفكرين العرب، تخلله خلاف أيديولوجي ورفض نظري ولفظي للعديد من التطورات الدولية والإقليمية وأحياناً المحلية. فجميع الاتفاقيات التي تعقد حالياً بين إسرائيل وبعض من الأقطار العربية لن تستطيع إقناع الشارع العربي بشراء سلع إسرائيلية أو التعامل بشكل جدي مع المعطيات الإسرائيلية، يبرز فقط مع قرب عقد أوسطي القمة السنوية، وبعدها يعود كل شيء إلى سابق عهده.

حتى لو نظرنا إلى النظام الشرق أوسطي ليس من خلال ضرورة التسوية السياسية والتي ما زالت بعيدة، وإنما من خلال أنه صيغة مطروحة لإعادة ترتيب المنطقة بناء على أسس إقليمية وليست قومية، وأن هذه الترتيبات قد بدأت فعلياً من خلال اتفاقيات وقعت بين الأطراف المعنية سواء في قمم الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، أو من خلال اتفاقيات ثنائية، ما تشكل خطوات على طريق الشرق أوسطية، فما فرص نجاحها ودرجة تأثيرها؟

مع القناعة في أن بداية النظام الشرق أوسطي، المستند حالياً إلى معادلات دولية معينة والمتمثلة بالنظام العالمي الجديد وهيمنة السياسة الأميركية، – خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي – قد تزامنت مع مرحلة مهمة من تمزق وتشتت الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العربية ضمن نظام الجامعة العربية، فإن فرص نجاح هذا النظام، وبخاصة على المدى القصير، تعتبر محدودة بحيث لن يخرج هذا النظام عن كونه إطاراً هزيلاً لترتيبات إقليمية محدودة. وبالتالي، فالتعامل معه ومقاومته ستكون أسهل، وبخاصة إذا كانت هناك صحوة جادة في المؤسسات العربية لغرض تحقيق أهداف سعت إليها طويلاً. فالترتيبات الشرق أوسطية بشكلها الحالي لا تزال تستند على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي بدون النظر إلى عوامل أخرى مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والتي تعتبر بذوراً جيدة لصراعات وتناقضات كثيرة ستمر بها المنطقة. كذلك هناك أقطار

في المنطقة تعتبر خارج هذه الترتيبات على الرغم مما لها من تأثير في الحفاظ على التوازن، كإيران والعراق مثلاً، فضلاً عن عدم ضمان استمرار المعادلة الدولية التي تدعم مثل هذه التوجهات بشكلها الخاص على المدى الطويل.

فالنظام – كما يبدو – سيكون هزيلاً تتنازعه التناقضات والأولويات، إلا إذا كانت هناك تسوية سياسية تضع في الاعتبار القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة بشكل خاص، والصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، فضلاً عن الحفاظ على حقوق الإنسان وزيادة في حجم المشاركة السياسية والقضاء على الفوارق الاجتماعية.. وهذه على المدى القصير تبدو بعيدة المنال لأسباب كثيرة. فالسوق المشتركة، والتي هي أحد عناصر النظام الشرق أوسطي، مع ما تقتضيه من تحرير عناصر الإنتاج (رأس المال والأيدي العاملة)، محكوم عليها بالفشل قبل أن تبدأ. فتحرير رؤوس الأموال لن يستطيع توفير موارد للدول الأعضاء من داخلها، بينما إسرائيل ترفض حرية انتقال الأيدي العاملة والأفراد لاعتبارات، ليست فقط سياسية وأمنية وإنما عرفية (الإمام 1994). فبالتالي، السوق الشرق أوسطية بمعناها الصحيح غير واردة على الإطلاق، وخصوصاً في المدى القصير وربما المتوسط.

نعرف أن الأقطار العربية تشكل الجزء الرئيسي من ترتيبات السوق الشرق أوسطية والتي سيبنى عليها التجمع الإقليمي المنشود، ونعرف كذلك أن تجربة هذه الأقطار في التكامل والتعاون الاقتصادي لم تكن ناجحة، حتى وهي تضم أقطارا تجمعها العديد من العوامل المشتركة.. فكيف إذن ستكون درجة نجاحها وهي تضم إسرائيل؟ بالتالي، يصبح الخوف من هذا النظام والترتيبات المتعلقة به، أولاً مبالغاً فيه ما يؤدي إلى ردات فعل مدروسة وغير مدروسة، وثانياً يعتبر سابقاً لأوانه وذلك لضرورة الاهتمام بالمراحل الحالية لتسوية الصراع وليس بما يتبعها وما قد يترتب عليها، كالشرق أوسطية أو المتوسطية. وبالتالي، فإن مفهوم السوق الشرق أوسطية كترتيب خاص بين الأقطار العربية وإسرائيل، والمبني على قرارات حكومية فقط، هو أمر سابق لأوانه لوجود صعوبات موضوعية تجعل مثل هذه الترتيبات عديمة الجدوى كالتفاوت في درجة التطور الاقتصادي بين دول المنطقة، وتباين أنظمتها السياسية والاقتصادية وسياساتها التجارية وبنياتها التحتية. ويرى عدد كبير من الاقتصاديين أن فشل التجارب التكاملية العربية لا يوفر أساساً جيداً ومنطقياً لنجاح أية ترتيبات تكاملية جديدة على أساس شرق أوسطي خاصة في المدى القصير والمتوسط (النجار 1994، 188؛ أبو علي 1995، 17).

هناك كذلك مبالغة في تقدير المكاسب التي ستحصل عليها إسرائيل ضمن الترتيبات المشار إليها أعلاه، كقيامها بدور الوسيط المالي بين الاقتصادات العربية والدول الرأسمالية، مثلاً، وتهديد الصناعات الناشئة في دول الجوار، كمصر وسوريا، والتفوق التكنولوجي. وقد أشارت دراسات عدة إلى أن قيام إسرائيل بدور الوسيط المالي لا يعتبر احتمالاً وارداً، وخصوصاً أن العلاقات والجسور مفتوحة بين الأقطار العربية والاقتصادات المتقدمة بحيث لن يكون هناك حاجة إلى وسيط معين. قدرة إسرائيل على تهديد الصناعات الناشئة في الأقطار العربية سوف تكون محدودة، لأن هناك

صناعات عدة وبخاصة من منطقة الشرق الأدنى والتي تعتبر أكفأ من الصناعات الإسرائيلية، تنافس الصناعات العربية. وبالتالي، لن تضيف الصناعات الإسرائيلية الكثير. ومع أن التقدم التكنولوجي الإسرائيلي يعتبر حقيقة واقعة، إلا أن تأثيره العسكري على الأقطار العربية أكثر حدة وأهمية من تأثيره في زمن السلم (الفانك 1992، 8) ولذا، فمن الأولى الخوف والحذر من التفوق العسكري أكثر من أي شيء آخر.

خلصت دراسة مقدمة لاجتماع خبراء حول استراتيجيات وسياسات التصنيع والتي عقدت في البحرين خلال الفترة 20-30 نوفمبر 1995 (نظمتها الاسكوا بالتعاون مع منتدى البحوث الاقتصادية) إلى أنه في حالة رفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل، لن تكون هناك منافسة بين المنتجات الإسرائيلية والعربية وبخاصة على المدى القصير. وقد اعتمدت الدراسة على أرقام قياسية معينة تبين تشابه هيكل الصادرات لـ 128 منتجاً مصنفاً على الحد الثالث، (three digit SITC) بين إسرائيل وعدد من الأقطار العربية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لجنوب وغرب آسيا (الاسكوا) (Elshinnawy 1995). يتمثل التشابه بين صادرات إسرائيل السلعية الرئيسية وصادرات عدد من الأقطار العربية في الأدوية والغزل والنسيج والأقطان. وبينما يعتبر الأردن ومصر من أكبر مصدري الأدوية، يتمتع الأردن بميزة نسبية كبيرة في هذه السلع. في الوقت نفسه، لا تتمتع إسرائيل بأية ميزة نسبية في إنتاج وتصدير المنتوجات النسيجية والأقطان (Elshinnawy 1995; Yeats 1995). وبالتالي، فإن قدرة إسرائيل على منافسة الصادرات العربية في هذه المجالات، في المدى القصير، تعتبر محدودة. إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك، تبقى هناك هواجس تدور حول مدى تأثير السوق الشرق أوسطية، في حالة وجودها، على العمل العربي المشترك وعلى الهياكل الاقتصادية العربية وبالتالي على التكامل الاقتصادي، وخصوصاً أنه لا يمكن فصل الأبعاد السياسية عن الاقتصادية في مثل هذه الترتيبات، حتى وإن اعتبرت إسرائيل مجرد دولة عادية مثلها كمثل تركيا أو إيران بدون أن يكون لها أية خصوصية معينة (السيد علي 1986، 18-19).

هناك تصورات، قد يكون مبالغاً بها، ترى أن السوق الشرق أوسطية سيكون لها تأثير سلبي على مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال تفكيك وإعادة تركيب النظام العربي بشكل عام واقتصاداته بشكل خاص. ويتم من خلال هذا السيناريو تقسيم الأقطار العربية إلى أنظمة مندمجة في أطر إقليمية تضم دولاً عربية وغير عربية. فمثلاً، يتم فصل المشرق العربي عن المغرب العربي. وبالتالي، يصبح مفهوم التكامل الاقتصادي ناقصاً جزءاً رئيسياً له أبعاد جغرافية وقومية. ودمج إسرائيل في مثل هذه المنظومة، مع المشرق العربي مثلاً، ضمن نظام تعاون اقتصادي وأمني سوف ينعكس سلباً على الاقتصادات العربية وذلك لتطور الاقتصاد الإسرائيلي وطبيعة هياكله المختلفة. وفصل العراق عن المنظومة العربية ومحاولة دمجه في تجمعات إقليمية أخرى، من جهة، وعزل وتهميش دور كل من السودان والصومال واليمن وضمهما إلى تجمعات خاصة بإفريقيا، من جهة أخرى، ستكون له تداعيات كثيرة على فكر وممارسة التكامل الاقتصادي العربي (الجميل 194، 24-25؛ سلامة 1994).

قيام السوق الشرق أوسطية قد يزيد من فرص اتباع الأقطار العربية لسياسات اقتصادية وتجارية خاصة بها، إما على نطاق مؤسسي كإغلاق سوق دول مجلس التعاون أمام البضائع والعمالة العربية بحيث تبقى سوقاً مشتركة لأعضاء المجلس، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن النزاع العربي – الإسرائيلي بشكل أو بآخر، أو على شكل فردي كرغبة المغرب بتقوية علاقاته الاقتصادية مع أوروبا بدون الاهتمام بأولوية التكامل الاقتصادي العربي. والشيء نفسه ينطبق على السودان وجيبوتي وموريتانيا التي أدخلتها أوروبا ضمن عدد من الاتفاقيات للتبادل التفضيلي، ولا تعتبر نفسها معنية كثيراً بالصراع العربي – الإسرائيلي (أحمد 1994، 80). ويرى مثل هذا التصور أن حجم الانتاج السلعي وتحسن نوعيته في إسرائيل والمرتبط بالتطور التكنولوجي، يعتبر كبيراً مقارنة بالسوق الإسرائيلية، مما يؤدي إلى زيادة صادرات السوق الإسرائيلية للأقطار العربية، بينما لا تستفيد هذه الأقطار من السوق الإسرائيلية نتيجة لضعف القدرة التنافسية لمكونات ناتجها القومي (النجفي 1996، 21-22). وإذا وضعنا في الاعتبار هيكل الصادرات العربية والذي يتركز في المواد الأولية والتي يعتبر تأثيرها في التغيرات الهيكلية منخفضاً مقارنة بالصادرات الإسرائيلية التي تشكل السلع المصنعة نسباً كبيرة فيها، فسوف نكتشف حجم الفجوة الواسعة في المسارات التنموية بين الاقتصاد الإسرائيلي والعربي. ومثل هذه الفجوة سوف تنعكس سلباً على مسيرة التكامل الاقتصادي نظراً لاتجاه الأقطار العربية إلى السوق الإسرائيلية لاختلاف هيكلها الاقتصادي. وسوف يتم تعزيز بعض من الاختلالات الهيكلية العربية، مثل العجز في الميزان التجاري والديون الخارجية والتضخم.. الخ (النجفي 1996، 22؛ غرفة تجارة وصناعة قطر 1994، 114).

حيث أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الموارد والسلع الوسيطة والتي تمثل حوالي 50% من الواردات الإسرائيلية، وتصدير السلع الصناعية والتي تمثل حوالي 65% من الصادرات الإسرائيلية (Clawson and Rosen 1991, 13)، فقد يتحول العديد من الأقطار العربية، في ظل ترتيبات السوق الشرق أوسطية، إلى بلدان مصدرة للمواد الأولية اللازمة للصناعات الإسرائيلية من خلال التبادل التجاري بين الصناعات (عبدالفضيل 1994، 97-98). وسيكون تأثير ذلك على التكامل الاقتصادي العربي سلبياً بحيث تتكامل بعض من القطاعات الاقتصادية العربية مع القطاعات الإسرائيلية أكثر من تكاملها مع بعضها. وتشير دراسة للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجاري في إطار منطقة حرة للتجارة تجمع بين كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان والكيان الفلسطيني، إلى أن حجم صادرات هذه الأقطار سيكون حوالي 30 بليون دولار عام 2010، تكون حصة إسرائيل منها 50% (عبدالفضيل 1994، 99؛ Rhein 1993). وبالتالي، سيتم تكريس الموقع المتخلف للاقتصادات العربية في إطار التقسيم الدولي والإقليمي للعمل، من خلال إعادة توزيع الأنشطة بين إسرائيل والاقتصادات العربية بحيث يتم نقل بعض من الصناعات وخطوط الإنتاج المتقادمة من إسرائيل إلى الاقتصادات العربية (نورالدين وفوزي 1992، 21). وعليه، ستكون هناك آثار سلبية للسوق الشرق أوسطية، فيما أنشئت، ولكن في ظل فرضيات محددة وواضحة، يتمثل أهمها في ضرورة وجود تسوية سياسية للصراع العربي – الإسرائيلي. وبالتالي، فإنني

أتفق مع الدراسات والكتابات، على الرغم من قلتها، التي ترى أن هناك مبالغة في الخوف من خطورة السوق الشرق أوسطية على الاقتصادات العربية، بشكل عام، وعلى التكامل الاقتصادي العربي، بشكل خاص. فالشرق أوسطية بمفهومها المطروح حالياً، لن ترى النور في المدى القريب لأنها تعتمد أساساً على التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، والتي لا يبدو أنها ستحصل في المدى المنظور لأسباب عدة تم التطرق إليها. وحتى لو تم البدء ببعض الترتيبات الخاصة بهذه السوق من خلال اتفاقيات وارتباطات معينة، فإن فرصها في النجاح تبدو ضئيلة في ظل عدم حدوث تغير جذري في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول المنطقة.

بالتأكيد هناك آثار على التكامل الاقتصادي العربي، لكن من الأهمية بمكان أن ينظر إليها بموضوعية ومنهجية واضحة بدون المبالغة فيها وإعطائها بعداً أيديولوجياً ودعائياً فقط. فإذا كان المشروع الشرق أوسطي يمثل تحدياً لمشروع التكامل الاقتصادي العربي، فقد كان التفكك العربي وضعف القدرة العربية وغياب النظام العربي بمفهومه الصحيح السبب الرئيسي وراء ظهور السوق الشرق أوسطية. وقد كانت الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية محصلة طبيعية لتفتت الاقتصاد العربي، خصوصاً في ظل التوجهات نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة (سلامة 1994، 50-52).

ومع القناعة في أن فرص نجاح الترتيبات الجديدة تعتبر ضئيلة، إن لم تكن معدومة، على المدى الطويل، فقد تكون هذه فرصة جيدة لإعادة النظر، وبشكل جدي وعقلاني في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والتي تبدو ضعيفة جداً في الوقت الحاضر. فلا يزال هناك بعض من الإيمان بهذه التوجهات في الشارع العربي، وبخاصة إذا ما أعيدت هيكلة المؤسسات الإقليمية، مع الوضع في الاعتبار أن الأقطار العربية هي كيانات مستقلة ذات سيادة على مواردها الطبيعية يجب احترامها. وحتى مع وجود إسرائيل كدولة في المنطقة، فليس بالضرورة أن يكون لها معاملة خاصة، إذ يمكن اعتبارها كأي دولة غير عربية مثل تركيا وإيران بدون إعطائها أي معاملة تفضيلية على حساب قطر عربي آخر، أو المصلحة العربية العامة (إسماعيل 1995، 22؛ النجار 1994) من هنا ضرورة أن يعاد النظر بشكل رئيسي وجاد في العمل العربي المشترك في ظل منظمات التكامل والتعاون العربي، وخصوصاً إذا ما تم إدخال تعديلات جوهرية على طبيعة وأهداف وآليات التكامل، في ضوء تجربة فاشلة في التكامل الاقتصادي العربي خلال نصف قرن من الزمن مثل الاحتفاظ بخصوصية كل قطر عربي وحقه في تحديد سياساته الاقتصادية بدون أن تتعارض مع الأهداف العامة للتكامل، فضلاً عن الالتزام بالاتفاقيات الموقعة، وإلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات والاكتفاء بمبدأ الأغلبية.

لا شك أن تعلق العديد من المفكرين والاقتصاديين بفكرة النظام العربي مقارنة بالنظام الشرق أوسطي، لا يعطيه أي فرصة بالنجاح إذا بقيت آلياته وطبيعته وأهدافه على ما كانت عليه خلال السنوات الماضية. فالجامعة العربية ومؤسساتها الكثيرة لم تؤثر في تطور الاقتصادات العربية خلال السنوات الطويلة، إذ إنها لم تسهل في يوم من الأيام انتقال العمالة من الأقطار العربية الفقيرة إلى الغنية ولم تؤسس لها، ولم تضع ضوابط

لحماية العمالة المتنقلة. كذلك لم تنجح في تأسيس عملية تبادل حر للسلع (أحمد 1994، 64). وبالتالي، قد تمثل السوق الشرق أوسطية أحد التحديات الرئيسية التي قد تعيد الحرارة إلى هذه المؤسسات وإلى توجهاتها التكاملية.

الشراكة المتوسطية

عندما اجتمع سبعة وعشرون وزيراً للخارجية من دول أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط في برشلونة في أواخر نوفمبر 1995، بدت اتفاقيات التعاون بين المجموعة الأوروبية وجيرانها في جنوب البحر المتوسط تنم عن عدم تجانس. فقد بدأت الشراكة المتوسطية غير متجانسة. فمثلاً، دولتان وهما قبرص ومالطة سوف تشكلان اتحاداً جمركياً معا لمجموعة من غير أن تنضما إلى مجموعة ماستريخت، دولتان وهما تونس وإسرائيل تربطهما بالمجموعة اتفاقيتا شراكة جديدة بدأ العمل بها في يناير 1997، ويمكن ضم المغرب إليها، دولتان وهما الأردن ومصر بدأتا مفاوضات مع المجموعة بهدف عقد اتفاقيات جديدة، دولتان وهما الجزائر وسوريا فضلاً عن السلطة الفلسطينية ما زالت في مرحلة مناقشات أولية، أربع دول وهي الجزائر ولبنان وسوريا، وربما ليبيا، لن تشملها اتفاقية الشراكة (العياري 1996، 63).

لا شك أن انعكاسات التوجهات المتوسطية على التكامل الاقتصادي العربي يعتبر أقل بكثير من تأثير السوق الشرق أوسطية. فبينما تعتبر إسرائيل المحور الرئيسي للشرق أوسطية، بما تحمله من تناقضات ورفض من قبل الأطراف الأخرى، يعتبر الاتحاد الأوروبي المحور الرئيسي للشراكة المتوسطية والتي تعبر عن تحول من الاتفاقيات الثنائية إلى المتعددة الأطراف. ولا تعاني المتوسطية من أي نقص في القبول الدولي، مثلما هي الحال بالنسبة للشرق أوسطية التي تتطلع إلى الحصول على شرعية دولية وإقليمية بحيث يكون هناك إجماع على قبولها. لكن مثلما هي الحال في السوق الشرق أوسطية، فالشراكة في منطقة تتصف بالتشتت والتي تتمثل باختلافات سياسية واقتصادية وأيديولوجية لن تسمح لحوض المتوسط بأن يتحول لمجموعة متجانسة ومتعاونة بما يكفي لتوفير شريك متكافىء للمجموعة الأوروبية. فحوض البحر المتوسط يضم المغرب العربي الذي يعاني من أزمات، وبلاد المشرق العربي التائهة بين الترتيبات الجديدة وعملية السلام، وأوروبا المتقدمة والمتطورة. فمنذ أواخر الثمانينات وحتى اتفاقية الشراكة لم يكن هناك سوى اتفاقيات ثنائية بين المجموعة الأوروبية وجيرانها الجنوبيين، من مثل اتفاقيات المشاركة الثلاث الموقعة مع تونس وإسرائيل والمغرب والتي تم التفاوض عليها كل على حدة. وسنجد أن الاتفاقات الثنائية وطريق التفاوض الثنائي هو الذي سيسود في النهاية وليس المتعدد الأطراف. وبالتالي، سيكون تأثير الشراكة المتوسطية على التكامل الاقتصادي محدوداً، إلى حد ما، لتميزه بالثنائية. ومنهج الثنائية بناسب كذلك احتياجات وظروف أقطار المغرب العربي خصوصاً أنها كانت عاجزة عن تحديد سياسة مشتركة ومتناسقة في موضوع الشراكة المتوسطية (العياري 1996، 13-15).

لا تختلف الصورة كثيراً بالنسبة لدول المشرق العربي التي تمر بظروف أكثر تعقيداً، وبخاصة أن إسرائيل تتمتع بعلاقات تجارة حرة مع دول المجموعة الأوروبية. فالعلاقات الثنائية قد تعتبر هي القاعدة في استراتيجية الشراكة المطروحة، وبالتالي، فإن تأثيرها السلبي على مسيرة التكامل الاقتصادي يعتبر محدوداً. وكون المشروع يرتكز على خلق تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، فسوف توجد أنظمة صغيرة وضعيفة اقتصادية هي دول جنوب البحر المتوسط في مواجهة أنظمة اقتصادية متقدمة هي دول المجموعة الأوروبية، سيكرس عدم التوازن في التجارة وسيؤدي إلى زيادة العجز في الموازين التجارية والجارية لدول جنوب البحر المتوسط. فالتفاوت في دخل الفرد بين منطقتي شمال وجنوب المتوسط في الازدياد وبشكل مستمر حتى في الدول التي تطبق برامج إصلاح اقتصادي كالمغرب وتونس حيث قدر البنك الدولي عام 1994 متوسط دخل الفرد في دول منطقة شمال المتوسط بحوالي 18000 دولار في السنة مقارنة بـ 700 دولار في دول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. وفي الوقت الذي رصدت قمة كان التي انعقدت في يوليو/ تموز 1995، 4,6 بلايين وحدة نقدية أوروبية لدعم المشروعات والمبادرات في دول المنطقة، رصد الاتحاد الأوروبي ضعف هذا المبلغ تقريباً لدعم دول شرق ووسط أوروبا، مع أن عدد سكان دول منطقة البحر المتوسط يبلغ 230 مليون نسمة، بينما لا يتجاوز تعداد السكان في دول منطقة شرق ووسط أوروبا 96 مليوناً (كالبا 1997). ويلاحظ كذلك أن المبالغ التي خصصتها المجموعة الأوروبية لدعم دول منطقة المتوسط خلال الفترة 95-1999 تعتبر أقل من ثلث نسبة الفائض التجاري الذي حققته المجموعة من نشاطها التجاري مع الـ 12 دولة المتوسطية، فضلاً عن ليبيا، في عام 1995. بينما يتجاوز نصف الفائض التجاري الذي حققته دول المجموعة من تجارتها مع دول المنطقة عام 1993 (كالبا 1997).

أظهر انعقاد المؤتمر الوزاري الأوروبي – المتوسطي الذي عقد في مالطا، خلال الفترة 15-16 أبريل 1997، فشل الاتحاد الأوروبي في احتواء ومعالجة الفوارق الاقتصادية بين دول شمال وجنوب حوض البحر المتوسط، والتي لن تتم إلا في المدى الطويل. ومع أن التجارة الحرة قد تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين دول شمال وجنوب حوض البحر المتوسط، إلا أنه لا توجد ضمانات بأن ذلك سيؤدي إلى إزالة الفروقات الاقتصادية. فزيادة صادرات المجموعة الأوروبية لدول جنوب المتوسط ستنعكس سلباً على ميزان المدفوعات في العديد من هذه الدول والتي تعاني أصلاً من هذه المشكلة. وبالتالي، فإن إنشاء منطقة حرة ستؤدي إلى ازدياد الفوارق المالية بما يجعل من الصعوبة في مكان جذب وتشجيع الاستثمارات الخارجية. وعليه، فإن تأمين الفرص لنجاح مؤتمر مالطا، والذي جاء تعزيزاً للشراكة المتوسطية، كان مرهوناً بمدى تركيز المشاركين من الأعضاء على معالجة الأسباب التي تقف عائقاً أمام الاستفادة من مثل هذه الشراكة، أكثر من الوقوف أمام الناتج. وما لم تتوفر آليات وتوجهات مفصلة، حتى في الجزئيات، لتحدد سبل تطبيق وعمل منطقة التجارة الحرة في المستقبل، القريب، فليس من المرجح أن يتحقق هذا الهدف بحلول عام 2010 كما هو مخطط له.

لقد اعترضت بعض الأقطار العربية مثل مصر وسوريا على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر لأنها ستؤدي إلى فتح الأسواق العربية للمنتجات الأوروبية في الوقت الذي تلاقي المنتجات العربية، بما فيها النفط، مزيداً من إجراءات التعقيد. كذلك لن يطبق مبدأ المعاملة بالمثل على التبادل الحر بين أطراف الشراكة على المنتجات الزراعية والتي تمثل جزءاً رئيسياً من صادرات الدول العربية الأعضاء، بحيث يتم إحلال نوع من العلاقة التفضيلية (مطر 1997، 70).

في الحقيقة إن الخوف من الشراكة المتوسطية أقل بكثير مما هو من السوق الشرق أوسطية وخصوصاً أنه لا توجد حساسية كبيرة في الشارع العربي إزاء التعاون مع أوروبا مثلما هو الأمر مع إسرائيل. وهكذا، فالعامل السياسي يعود إلى الظهور ثانية بحيث يسيطر على مجريات الأمور. فقد جاءت فكرة الشراكة المتوسطية تبحث عن ديبلوماسية المقايضة بين السياسة والاقتصاد. فالعرب كانوا يبحثون عن موقف أوروبي يدعمهم في الصراع العربي – الإسرائيلي– والأوروبيون يبحثون عن أسواق وعقود تجارية. وبالتالي، كان التركيز العربي كلياً على السياسة من دون أن يستطيعوا توظيف إمكاناتهم المتاحة في ذلك، في حين حاولت أوروبا التركيز على الاقتصاد (حتي 1996، 88-89). ولكي تصبح الشراكة مع أوروبا منتجة، لا بد لها أن تخطو خطوات واسعة في مجالين أساسيين وهما السياسي والاقتصادي. إن السبب في عدم وصول الشراكة إلى مستوى النجاح هو تعذر المسيرة السلمية بفعل التعنت الإسرائيلي. وستبقى هذه الشراكة مجمدة ولن تحقق أي إنجاز أو نجاح في غياب تطورات إيجابية في المسيرة السلمية التي تعتبر القاعدة التي بنيت عليها الشراكة المتوسطية.

في إطار حرب الخليج وتداعياتها من جهة، وعملية السلام العربية – الإسرائيلية من جهة أخرى، تبدو المتوسطية والأوسطية كمحاولتين لصياغة نظام إقليمي جديد في منطقة عاشت زلازل الحرب والسلام. وعلى الرغم مما طرح في أن المغرب العربي مصيره الاندماج مع المجموعة الأوروبية في ظل الشراكة المتوسطية، ما يؤثر على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مستقبلاً، إلا أن هذا يبدو بعيد الاحتمال في الوقت الحاضر، في ضوء عدم التوازن بين دول جنوب البحر المتوسط والمجموعة الأوروبية، من ناحية مستوى الدخل والهياكل الاقتصادية من جهة، وسيطرة الاتفاقات الثنائية على الترتيبات المعقودة من جهة ثانية. وفي الوقت نفسه، يمكن النظر إلى المتوسطية كدافع للتكامل الاقتصادي العربي إذا ما أحسن استغلالها. فإذا فتحت السوق الأوروبية أمام المنتجات المغربية والأردنية والمصرية.. الخ، فربما يساعد ذلك في جذب لرؤوس الأموال العربية للاستثمار في الأقطار العربية ذات العجز المالي والفائض البشري في ضوء وجود أسواق لهذه السلع في أوروبا.

خاتمة

جاءت الدعوة للسوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية كمحصلة لتفتت وتمزق الاقتصاد العربي، ولفشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي خلال نصف قرن من الزمن. لقد كانت هناك عوامل اقتصادية كثيرة جعلت مشروع التكامل الاقتصادي يتعثر، إلا أن العوامل السياسية التي تمثلت بالنزعة إلى القطرية وغياب الإرادة السياسية والتي بلغت

ذروتها مع الاحتلال العراقي لدولة الكويت، أدت إلى عدم الاهتمام بالتكامل الاقتصادي بشكل خاص والعمل العربي المشترك بشكل عام. وبالتالي، يصبح واضحاً أن فشل مشروع التكامل الاقتصادي اقتصادياً يعود لأسباب معظمها سياسية. فالترتيبات الإقليمية الجديدة الممثلة بالسوق الشرق أوسطية والمتوسطة جاءت تتويجاً لخطوات عدة خلال فترة طويلة من الزمن كرست الاتجاه التناقضي والتنافري بين الاقتصادات العربية. وبالتالي، فإن هاجس قيام ونشوء هذه التجمعات لا يمثل تحدياً إضافياً للعرب بقدر ما يشكل عملية تبين عجزهم، خلال فترة جاوزت نصف قرن، عن إنشاء سوق عربية مشتركة أو وقف التشرذم والتمزق العربي.

في الوقت الذي يجب البعد عن المبالغة والتهويل في خطورة السوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية على التكامل الاقتصادي العربي، فإن الموضوع يجب أن ينظر إليه بعقلانية وموضوعية، كمعرفة إمكانيات وفرص نجاحه في ضوء متغيرات بعضها محلية والأخرى إقليمية ودولية، تمر بها المنطقة. فالترتيبات الشرق أوسطية لا يبدو أنها سترى النور في المدى القريب لأنها تعتمد على التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، والتي لا يبدو أنها ستنجز في المدى القصير أو المتوسط. وحتى لو كانت مؤتمرات واتفاقيات تدعم مثل هذه الترتيبات، فإن فرص نجاحها لا تبدو كبيرة في ضوء عدم حدوث تغير جذري في الأنظمة السياسية والاقتصادية وفي طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد يكون هناك انعكاسات للترتيبات الجديدة، وبخاصة منها السوق الشرق أوسطية، على التكامل الاقتصادي العربي، إلا أنه يجب إعطاؤها حقها من التشخيص بدون المبالغة في أبعادها، انطلاقاً من مبدأ إلقاء اللوم على الآخرين في العديد من الأقطار العربية في ظل ما يعرف بنظرية «المؤامرة». فالانزلاق كلياً وراء الشرق أوسطية والمتوسطية غير مفيد، كما أن التشكيك فيهما أيضاً غير مفيد ولا يخدم الاقتصادات العربية. وبالتالي، فإن أثر السوق الشرق أوسطية، وخصوصاً بشكلها المطروح، على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بأبعاده المختلفة، والخوف منها، يعتبر وهماً أكثر منه حقيقة واقعة، وذلك لكونها، أي السوق الشرق أوسطية، مبنية على فرضيات معظمها غير واقعي مثل علاقات تجارية وحدود مفتوحة في ظل بطء شديد في مسيرة السلام الفلسطينية – الإسرائيلية بشكل خاص، والعربية – الإسرائيلية بشكل عام، وخصوصاً أن النظام مبني أساساً على عدم العدالة، من جهة، وعلى عدم وجود تجانس من جهة أخرى، ما يؤدي في النهاية إلى ظهور تناقضات في داخله تعيق حركته ونجاحه. في الوقت نفسه، لم يضع هذا النظام في الاعتبار سوى الصراع العربي – الإسرائيلي في الوقت الذي تمتلىء المنطقة بالصراعات الأخرى.

حتى تصبح السوق الشرق أوسطية حقيقة واقعة وليس وهماً أو خيالاً، هناك ضرورة لتوفر ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، من أهمها إيجاد تسوية عادلة ومقبولة للصراع العربي الإسرائيلي بجميع أبعاده، بناء على اتفاقيات محدودة في توافر قبول دولي وإقليمي. وفي مثل هذه الحالة قد يزول الخوف والحساسية من التعامل مع مثل هذه الترتيبات الإقليمية. وفي اعتقاد الباحث أن مثل هذا التوجه لن يتم في المدى القصير.

وفي الوقت نفسه، ستواجه العرب تحديات كثيرة وصلبة في القرن المقبل، لن تكون الشرق أوسطية والمتوسطية أولها ولا آخرها. فالتسوية السياسية وترتيبات السلام العربي – الإسرائيلي، إن وجدت، وما يصاحبها من مد وجزر تصبح أكثر أهمية وتحظى بأولوية، لدراسة أبعادها وأهدافها وطبيعتها، من الاهتمام بما يترتب على هذا السلام وما يأتي بعده، والذي لا يبدو قريباً في الأفق. وحتى مع فرضية التسوية السياسية، لا يعني السلام الدخول مع إسرائيل في نظام تبادل تجاري حر، إذ لا يوجد على الساحة العربية، من يؤيد قيام سوق حرة أو منطقة تبادل تجاري يجري فيها انتقال عناصر الإنتاج بحرية، كما يجري في السوق الأوروبية المشتركة مثلاً، لأنه سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصادات العربية. كما أنه ستبرز تحديات محلية تتمثل في تعزيز المشاركة السياسية والتأكيد على حقوق الإنسان العربي الأساسية، التي تعتبر ذات أبعاد كثيرة، والتي ستنعكس في النهاية على آلية قبول ورفض مثل هذه الترتيبات الإقليمية. ومع تسليمنا بعدم التهويل والمبالغة في مخاطر الترتيبات التي تبدو في الأفق، من جهة، وفي مكاسب إسرائيل منها، من جهة أخرى، إلا أنه من الأهمية التأكيد على أن حجم المخاطر على الجانب العربي والمكاسب على الجانب الإسرائيلي سوف تنخفض إذا ما أدركت الأقطار العربية طبيعة المخاطر وعملت على إعادة تنظيم الاقتصاد العربي من خلال الانتقال من دائرة الأماني والأقوال إلى دائرة الأفعال والالتزام، في ظل توفر إرادة سياسية يتم في ضوئها وضع استراتيجية للتكامل الاقتصادي يحدد أهدافه وطبيعته وأسسه، مع الاحتفاظ بخصوصية كل قطر عربي وحقه في تحديد السياسات الاقتصادية التي يتبعها.

الهوامش

(1) يضم مجلس التعاون في عضويته كلاً من: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عُمان. وضم مجلس التعاون العربي عند إنشائه في عضويته كلاً من: مصر والعراق والأردن واليمن، إلا أن عقد هذا المجلس انفرط مع اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990. ويضم اتحاد المغرب العربي في عضويته كلاً من: المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا. تضم التجمعات الثلاثة 15 دولة عربية يشكل مواطنوها أكثر من 65% من سكان الوطن العربي، وتتصرف في 90% من موارد الطاقة التقليدية، وفي 75% من الموارد الزراعية والمائية.

(2) لقد ظهرت نشاطات فكرية وسياسية كان معظمها يصب في اتجاه بلورة مفهوم جديد للعلاقات الأوروبية مع جنوب المتوسط في ضوء المتغيرات الدولية. وقد غاب المفهوم العربي عن مثل هذه النشاطات. فقد أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة في أيلول/ سبتمبر 1993 تحت عنوان «العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة والشرق الأوسط» هدفت إلى بحث احتمالات اشتراك كل من مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والأرض المحتلة وسوريا في عملية تكامل إقليمي تهدف إلى تدعيم التسوية السلمية. وحملت دراسة أخرى للمفوضية عنوان «تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية متوسطية» ذلك تجاوباً مع المجلس الأوروبي الذي عقد في برشلونة في حزيران 1992. في الوقت نفسه كان هناك دراسة مقدمة من المفوضية إلى كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي تحت عنوان «حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة». وكذلك صدرت دراسة في آذار/مارس 1995 حول تدعيم السياسة المتوسطية بحيث حملت مقترحات لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية.

(3) بينما كانت معظم المشاريع التي تم الاتفاق عليها، خاصة في قمة عمّان، هي مشاريع أردنية – إسرائيلية، فضلاً عن مشروع الربط الكهربائي بين إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتي ومصر ومنطقة سياحية في منطقة العقبة وإيلات، ركزت المشاريع المقترحة من قبل الجانب المصري على قطاعات البنية التحتية والنقل والاتصالات والطاقة والسياحة، فضلاً عن الزراعة.

التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك

1997-1945

الاتفاقيات والمؤسسات	التاريخ	الأهداف ومدخل التكامل
أولاً: 1955-1960		
(1) الاتفاقيات:		
أ – إنشاء الجامعة العربية	1945	بداية العمل العربي المشترك
ب – المجلس الاقتصادي	1950	
جـ – تسهيل التبادل التجاري	1953	تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الأقطار العربية. لم يتم عمل ذو أهمية على مستوى التكامل، وكان هناك تركيزاً على المدخل التبادلي للتكامل.
د – الوحدة الاقتصادية العربية	1957	التحرير الكامل للتبادل التجاري وحرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وتنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها. وقد واجهت عقبات كثيرة ولم تنفذ لأسباب اقتصادية وسياسية.
ثانياً: 1960-1980		
(1) الاتفاقيات:		
أ – السوق العربية المشتركة	1964	تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة، تصل إلى اتحاد جمركي في مرحلة لاحقة بحيث يتم إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء (لم يتم توحيد الرسوم الجمركية تجاه الخارج). ولم يكن هناك التزام واضح في طبيعتها وأهدافها.
ب – انتقال رؤوس الأموال العربية	1972	جاءت استجابة لزيادة عائدات النفط العربية. إلا أنه لا زال هناك عقبات كثيرة أمام انتقال رؤوس الأموال.
(2) المؤسسات والمنظمات العربية المشتركة		
أ – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1968	يهدف إلى منح قروض ومساعدات للدول ذات العجز لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الحيوية. ويعتبر من أكثر المؤسسات العربية المشتركة كفاءة.
ب – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)	1968	تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية. توفير الظروف الملائمة لرأس المال وخبرة المستثمرين في صناعة البترول. إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول.
جـ – المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1970	
د – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1974	تهدف إلى تقديم ضمان مالي للمستثمرين العرب الذين يستثمرون في الأقطار العربية الأخرى.

هـ – صندوق النقد العربي	1975	يهدف إلى تمويل العجز في موازين مدفوعات الأقطار العربية. وقد أصبح يمول التجارة البينية لاحقا (مدخل تبادلي للتكامل)
و – الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1976	مشروع تتكامل فيه المدخلات التي تتطلبها التنمية الزراعية وأنواع التمويل الإنمائي
(3) المشاريع المشتركة		
أ – في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:		
الشركة العربية للتعدين	1974 (الأردن)	تهدف إلى القيام بالأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتعلقة بالتعدين بما فيها الكشف عن الخامات واستخراجها ومعالجتها ونقلها وتسويقها.
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	1974 (سوريا)	تقوم بالأعمال المتعلقة بانتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والإعلان.
الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	(1975) (الأردن)	تهدف إلى القيام بالأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتعلقة بالصناعات الدوائية بما فيها إنتاج الكيماويات الدوائية، والمساهمة في تنمية الصناعات الدوائية القطرية.
الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	1976 (العراق)	تهدف إلى تأسيس وإنشاء وتمويل مشاريع وشركات صناعية في الأقطار العربية بهدف الإسهام في تحسين التكامل الاقتصادي.
ب – في نطاق منظمة أوابك		
الشركة العربية البحرية لنقل البترول	1973 (الكويت)	سعت إلى تأسيس أسطول عربي لنقل النفط لتخفيف الاحتكار الأجنبي. ولم ينجح في المهمة لعدم وجود حماية لها.
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	1974 (البحرين)	تهدف إلى تقديم خدمات فنية للسفن والناقلات، وقد واجهت صعوبات تشغيلية كثيرة.
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	1974 (السعودية)	تهدف إلى تمويل المشروعات والصناعات البترولية.
الشركة العربية للخدمات البترولية	1977 (ليبيا)	تهدف إلى إنشاء شركات متخصصة في فرع أو أكثر من فروع الخدمات البترولية.
الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار	1980 (ليبيا)	تهدف إلى القيام بعمليات الحفر البري والبحري وصيانة الآبار والقيام بالعمليات الفنية الأخرى المصاحبة للحفر.
الشركة العربية لجس الآبار	1983 (العراق)	متخصصة في تنفيذ عمليات جس الآبار وتثقيب البطانات بالإضافة إلى نقل التقنية الحديثة.

ثالثاً: 1980-1997		
(1) الاتفاقيات		
أ – مؤتمر القمة الحادي عشر ميثاق العمل الاقتصادي القومي استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك استثمار رؤوس الأموال	1980	من أكثر مؤتمرات القمة العربية تعاملاً مع التكامل الاقتصادي (على الأقل نظرياً) من خلال التصديق على ثلاث مواثيق رئيسية. لم يتم الالتزام بهذه المواثيق بأي شكل من الأشكال.
ب – تيسير التبادل التجاري والتحتية	1981	أقرت أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز التنمية. لكنها لم تحدد مفردات السلع التي تعفى من الرسوم ولا زالت تركز على المدخل التبادلي للتكامل.
جـ – تيسير التبادل التجاري	1991	هدفت إلى وضع اتفاقية 1981 موضع التنفيذ.
د – إنشاء منطقة تجارية حرة عربية	1997	يعتبر إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري الموقعة عام 1981. وقد تم تحديد القواعد والأسس للاتفاقية بهدف تحرير التبادل التجاري. بحيث يتم تنفيذها خلال عشر سنوات ابتداء من أوائل 1998.
(2) التجمعات الإقليمية		
أ – مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية	1981	يضم المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان. يعتبر من أكثر التجارب العربية الإقليمية نضجا وتنظيما.
ب – اتحاد المغرب العربي	1989	يضم كلاً من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، ويهدف إلى تسهيل انتقال الأفراد والتبادل التجاري وإقامة مشاريع مشتركة. لم يبدأ العمل بشكل جدي إلا في سبتمبر 1991.
جـ – مجلس التعاون العربي	1989	كان يضم كلاً من مصر والعراق والأردن واليمن. وقد انتهى مع اجتياح العراق لدولة الكويت.
(3) المشاريع المشتركة		
أ – مشروعات الأمن الغذائي العربي	1983	
ب – الشركة العربية للاستثمارات السمكية	1985 (المغرب)	
جـ – الشركة العربية للاستثمار الزراعي	1986 (البحرين)	

تم تجميع بيانات الجدول من قبل الباحث

المصادر

أبو علي، سلطان

1995 «مشروع السوق الشرق أوسطية»، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت، نوفمبر.

أحمد، يوسف

1994 العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، المستقبل العربي (179) يناير: 54-76.

أمين، سمير وآخرون

1992 قضايا استراتيجية في المتوسط، الفارابي، بيروت: 68-73.

الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط

1996 التجارة العربية البريطانية، السنة 3 (4) كانون الثاني/ يناير: 20-21.

إسماعيل، محمد زكريا

1995 «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي» المستقبل العربي (196) حزيران/ يونيو: 4-26.

الإمام، محمد محمود

1994 «في الشرق الأوسط»، العربي، 1994/12/9.

ثابت، أحمد

1995 «مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي»، مستقبل العالم الإسلامي السنة الخامسة (14) فبراير: 7-43.

الجبالي، عبدالفتاح

1996 «قمة عمّان بين أوهام السلام وطموح التسوية» ورقة عمل المستقبل العربي (204) فبراير: 5-37.

الجميل، سيار

1994 «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/ من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية»، المستقبل العربي (184)، حزيران/ يونيو: 4-27.

حتي، ناصيف

1996 «مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية» ورقة عمل للحلقة النقاشية حول مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية، المستقبل العربي (205) مارس/ آذار: 88-100.

حداد، أنطوان

1994 «مستقبل التسوية بين العرب وإسرائيل: اتجاهات التطبيع والممانعة»، حلقة نقاش، شؤون الأوسط (27) آذار/ مارس: 72.

الربيعي، نزار

1990 «أزمة التعاون الاقتصادي العربي: المشاكل والحلول – نموذج المشاريع العربية المشتركة» التعاون (17) آذار/ مارس: 60-78.

ستيفن كالبا

1997 «الحوار الأوروبي – المتوسطي وآفاق السلام والاستقرار»، الشرق الأوسط (6709)، الجمعة، 11\4\1997.

سلامة، غسان

1994 «أفكار أولية عن السوق الأوسطية»، المستقبل العربي (179) كانون الثاني/ يناير: 67-89.

عبدالفضيل، محمود

1994 «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات – المحاذير – أشكال المواجهة»، المستقبل العربي (79) يناير: 90-124.

السيد علي، عبدالمنعم

1986 **الوحدة النقدية العربية**، سلسلة الثقافة القومية (7) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

السيد علي، عبدالمنعم

1996 «التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل» المستقبل العربي (214) ديسمبر: 4-28.

العياري، الشاذلي

1996 «إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية» بحوث اقتصادية عربية (5) ربيع: 5-65.

غرفة تجارة وصناعة قطر

1994 «التعاون الاقتصادي العربي وتحديات السوق الشرق أوسطية» مجلة دراسات اقتصادية، نيسان/ ابريل: 114.

الفانك، فهد

1992 «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي» ورقة مقدمة في ندوة النتائج الإقليمية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط. منتدى الفكر العربي، عمّان، أيلول/ سبتمبر.

الكيالي، ماجد

1992 «النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأميركية الإسرائيلية»، الفكر الاستراتيجي العربي (41) يوليو/ تموز: 68.

مصطفى، نيفين عبدالخالق

1995 «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي»، المستقبل العربي 17 (193) آذار/ مارس: 17.

مطر، عبدالرحمن

1997 «أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي – المتوسطي»، المستقبل العربي (15) يناير/ كانوني الثاني: 5-73.

النجار، سعيد

1994 «البلاد العربية واقتصاديات السلام»، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول الآثار الاقتصادية المحتملة لاتفاقية غزة – أريحا، عمّان، تشرين الأول/ أكتوبر.

النجفي، سالم توفيق

1996 «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية، رؤية عربية»، المستقبل العربي (209) تموز/ يوليو: 13-29.

نورالدين، محمد وعصام فوزي

1992 «مسارات التفاعلات الاقتصادية على التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي» ورقة مقدمة إلى منتدى الفكر العربي، عمّان.

Clawson, and Rosen

1991 The Economic Consequences of Peace, for Israel, The Palestinians, and Jodran. Unpublished document Washington, D.C.

El Shinnawy, A.

1995 "The Potential for Israeli Manufactured Exports to ESCAW member Countries: Risks and opportunities". PP 303-320 In Industrial Strategies and Policies Managerial and Entrepreneurial Skills Under Conditions of Global and Regional Change: proceedings of Expert Group meeting, Bahrain, November 20-23.

Government of Israel

1995 Development Options for the Middle East, Draft #3. October.

Government of Egypt

1995 Egypt's Perspectives: Regional Economic Development and Cooperation. October.

Lewis, B.

1992 "Rethinking the Middle East". Foreign Affairs 71(4) Fall.

Peres, S.

1993 The New Middle East. New York: Henry Holt & Co. Inc.

Quandt, W.

1994 Peace Making Paradox: The Clinton Administration and Arab-Israeli Negotiations. Paper Presented in a seminar on the Pressent Negotiations and the Settlement of Arab-Israel Conflict. Cairo, Cairo University Center for Political and Research Studies. January: 29-30.

Rhein, E.

1993 Future Cooperation between Mashrak Countries and Israeal in The field of Trade: Blue print for the 21st Century. Unpublished Document, Brussels, February.

Yeats, A.

1995 Export Prospects of the Middle Eastern Countries: A Post Uruguay Round Analysis. Presented in a conference on Liberalization of Trade and Investment. Economic Research Forum, Istanbul. September 16-18.

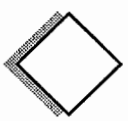

Economics

The Mideast market Mediterranean partnership and Arab economic integration

*Jamil Tahir**

The experience of economic cooperation and integration among Arab countries since the establishment of the Arab League in 1945, has proved to be a failure. In light of recent international and regional developments, the new economic arrangements promoting regional cooperation based on geographic rather than political criteria started to appear in the region. Even though the Mideast market and Mediterranean partnerships have similar visions regarding collective security and the need for a new regional system, they differ in identity and outlook. While Israel is considered the core of the Mideast Market, the European Union is the pillar of the Mediterranean Partnership.

The purpose of this study is to evaluate the probable effects of the Mideast market and Mediterranean partnership on Arab economic integration, and to determine the importance of such effects. The study is divided into three main parts. The first is an analytical review of the economic integration experience among Arab countries and the consequences of their failure. The second part analyzes the nature and mechanism of the new regional arrangements, i.e. the Mideast market and Mediterranean partnership. The third part analyzes the ramifications and repercussions of such arrangements on economic integration in Arab countries.

* Senior Economist, Arab Planning Institute, Kuwait.

Journal of the Social Sciences
Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998 - P.P. 17 - 44.